

كلمة عطوفة الرئيس – السيد عاصم حداد

حفل إطلاق مشروع التوأمة

الكلمة الافتتاحية

2021/07/13

سعادة السيدة ماريا هادجيثيودوسيو، سفيرة بعثة الاتحاد الأوروبي، السيد لوتسيان كاربينسكي، سفير دولة بولندا، السيد ماريان باناش، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا، أعزائي ممثلي البعثة الأوروبية، زملاؤنا من وزارة التخطيط والتعاون الدولي السيد مروان الرفاعي، القائم بأعمال الأمين العام، والسيد نزار عوض من مكتب إدارة البرنامج، الزملاء في ديوان المحاسبة الأردني، السيدات والسادة.

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم جميعاً باسم ديوان المحاسبة الأردني، وأن أشكركم على تواجدكم. ويشرفني أن أتحدث إليكم اليوم في الحفل الافتتاحي لانطلاق مشروع التوأمة الممول من الاتحاد الأوروبي الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا وديوان المحاسبة الأردني.

وأود بأن أتقدم بشكر خاص لزملائنا من بولندا الذين قطعوا شوطاً طويلاً ليكونوا معنا اليوم وأنا على ثقة بأن حضور ضيوفنا الكرام هو انعكاس لالتزامنا المشترك بتنفيذ مشروع التوأمة بنجاح.

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للاتحاد الأوروبي على الدعم المتفاني في هذا المشروع الذي سيتيح لنا الوصول إلى الخبرات المتخصصة بتعزيز وتقوية قدرات ديوان المحاسبة الأردني.

لطالما كان الاتحاد الأوروبي داعماً رئيسياً لديوان المحاسبة الأردني في عدة مناسبات؛ فمشروع التوأمة هذا هو المشروع الثالث الذي يموله الاتحاد الأوروبي بعد مشروع التوأمة مع مكتب التدقيق الوطني بالمملكة المتحدة ومشروع التوأمة مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ألمانيا في عام 2006 ومشروع التوأمة مع ديوان المحاسبة الإسباني، وديوان المحاسبة الهولندي، ومكتب المراجعة الوطني الإستوني في عام 2012.

كما أود بأن أتقدم بخالص الشكر لزملائنا في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومكتب إدارة البرنامج، السيد مروان الرفاعي والسيد نزار عوض على جهودهم المقدرّة في هذا المشروع، فلقد كانوا معنا منذ البداية وساعدونا في التخطيط له.

منذ أن توليت رئاسة ديوان المحاسبة الأردني نهاية عام 2019، وبناءً على توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني لتعزيز دور الجهات الرقابية وديوان المحاسبة في الحفاظ على الأموال العامة وضمان حسن إنفاقها، كان لدي اهتمام كبير بتحديث وتطوير الموارد وإجراءات العمل في الديوان باعتباره المؤسسة الرقابية العليا في الدولة، وحرص على مواكبة المعايير الدولية للهيئات العليا للرقابة (INTOSAI)، ولقد احرزنا تقدماً في هذين الاتجاهين؛ حيث بدأ ديوان المحاسبة عملية التحديث والتحول الرقمي لجميع العمليات بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الأولية للتحوّل للعامين 2020-2022 والتي انعكست في الخطة الاستراتيجية للعامين 2021-2023 في محاور عدة، أهمها إعداد البنية التحتية والبرمجيات و بناء القدرات وتدقيق تكنولوجيا المعلومات، ويعتبر مشروع التوأمة هذا أحد أهم مساعي الديوان في عملية تحديث المؤسسة ورفع مستواها.

أعتقد أن مشروع التوأمة "تعزيز قدرات ديوان المحاسبة الأردني" والذي يتزامن مع احتفالات المملكة بالذكرى المئوية لتأسيسها وهي مناسبة تاريخية تجسد الإنجازات الأردنية، سيحقق نتائج ملموسة في المحاور الثلاثة الرئيسية التي يغطيها وسيضمن الاستدامة.

يتم التركيز في هذا المشروع على ما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة رقم 16 الذي يهدف إلى تطوير مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة وتتمتع بالشفافية على جميع المستويات، وعلى مساعدة ديوان المحاسبة على تحسين قدراته في العديد من الجوانب، وخاصة في تطبيق شامل ونهج مبني على المخاطر وتدقيق قائم على إجراء مراجعات لضمان الجودة عن طريق اتباع إرشادات متوافقة مع معايير الـ INTOSAI، واصدار وثائق تدقيق للمراجعة وتقارير تدقيق الجودة.

نحن على ثقة بأننا سنحصل على الدعم اللازم في جميع أنشطة المشروع، نظرًا لأن شركائنا في التوأمة هي مؤسسة مرموقة ذات مؤهلات عالية وخبرة طويلة، ونؤكد بموجبه التزامنا الكامل بهذا المشروع ونطمح إلى أن نحقق جميع النتائج ومؤشرات الأداء الرئيسية بنجاح.

شكرا جزيلاً لكم وأهلاً وسهلاً بكم في مقرنا.